

الصحراء الجزائرية في صُلب المفاوضات بين الجزائر و فرنسا 1962 - 1960

جمال قندل محاضر (أ)
جامعة الشلف

الملخص :

يتناول المقال إشكالية على جانب كبير من الأهمية، تتمثل في موقع الصحراء الجزائرية، في صُلب النقاشات و المفاوضات بين وفد الثورة الجزائرية و الطرف الفرنسي الممثل لإدارة الاحتلال، خاصة و أن المسألة عرفت مناورات كثيرة وتوقفات وانقطاعات لسير المفاوضات، بسبب الرغبة القوية لإدارة الاحتلال في اجتزاء الصحراء الجزائرية واستماتة الطرف المفاوض من الجانب الجزائري في الدفاع عن الحق الشرعي و التاريخي و السيادي للجزائر على الصحراء.

الكلمات المفتاحية :

الثورة الجزائرية، المفاوضات، تقرير المصير، وفد الثورة، الوفد الفرنسي، انقطاع المفاوضات، استمرار المفاوضات.

Summary:

The article tackles a very important issue, namely the position of the Algerian Sahara, at the heart of the discussions and negotiations between the delegation of the Algerian revolution and the French side representing the administration of the occupation, especially that the issue was characterized by many maneuvers and interruptions. The Algerian Sahara and the establishment of the negotiating party on the Algerian side in defending the legitimate, historical and sovereign right of Algeria to the Sahara.

Key words:

The Algerian Revolution, Negotiations, Self-Determination, Delegation of the Revolution, French Delegation, Disruption of Negotiations, Continuation of Negotiations.

توطئة

يكتسي موضوع الصحراء الجزائرية أهمية كبيرة، لارتباطه بأبعاد مختلفة، اقتصادية، أمنية واستراتيجية في الآن ذاته، وهو ما نستشفه من العمل البحثي الذي اضطلع به الفرنسيون في بداية الاحتلال، سواء تعلق الأمر بالعسكريين أو المدنيين على حد سواء¹. و الخليق بالإشارة، أن مساحة الصحراء الجزائرية تبلغ 1.987.600 كلم² أي بمعنى أنها تساوي 90 في المائة من مساحة الجزائر²، دونما إغفال للإمكانات الطبيعية و المنجمية كالحديد والنحاس و الفحم الحجري و المنغنيز و الرصاص إلى جانب الإمكانات البترولية و الغازية، وهو ما يكشف عمق الرغبة لدى إدارة الاحتلال الفرنسي في استغلال و توظيف الإمكانات التي تزخر بها الصحراء في دفع و تطوير بل و العمل على استمرار مشروع الاحتلال الفرنسي عبر الزمان و المكان .

1- مقاربات الاحتلال الفرنسي في فصل الصحراء عن الجزائر

بدأت مساعي إدارة الاحتلال الفرنسي تتبلور في الاتجاه الرامي إلى فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال، منذ سنة 1956³ حيث ارتبط ذلك باكتشاف البترول و الغاز وهو ما زاد من قيمة الصحراء كمجال حيوي ذي أثر كبير على حاضر و مستقبل فرنسا. من الناحية الاقتصادية والأمنية باعتبارها منطقة حدودية مع دول كثيرة كمالى و النيجر وليبيا، الأمر الذي يمكنها من الانطلاق باتجاه إفريقيا من خلال ما تنشئه من قواعد عسكرية لتسهيل المهمة. و إننا لنقف على العديد من القرائن الشاهدة على نية الإجراء القائمة لدى مؤسسات الاحتلال الفرنسي، على اعتبار أن السعي لفصل الصحراء الجزائرية، هو جريمة بحد ذاتها، لا تقلّ فظاعة عن جريمة العدوان على الجزائر سنة 1830⁴، ذلك أن اقتطاع الجزء من الكلّ أو الدعوى أن الصحراء إقليم مستقل ومنفصل عن الجزائر، هي رغبة في تحقيق ديمومة الاحتلال الفرنسي، والحفاظ على " الجزائر الفرنسية" التي باتوا يعتبرونها حقاً مكتسباً بموجب مرسوم

وقد ذهب في هذا السياق، الجنرال ديغول إلى القول: " وكشفنا منذ عهد بعيد حقول البترول و الغاز التي تساعدنا على استكمال حاجتنا الماسة إلى الطاقة الصناعية. إذن فثم أسباب كثيرة كانت تحمل الشعب الفرنسي على أن يعدّ امتلاك الجزائر أمراً مفيداً".⁵ وأردف يقول في موضع آخر، حول الفكرة ذاتها: " يجب أن تظلّ فرنسا متمتعة بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نפט الصحراء و استثماره ونقله وأن تضمن بالنسبة إلى المستقبل أفضلية خاصة في ما يتعلق بالتنقيب عن مصادر بترولية جدّ حديثة " ⁶.

ولهذا الغرض، ورغبة في إنجاح فكرة فصل الصحراء عن شمال الجزائر، كُلف "لويس جوكس" louis Joxe كاتب الدولة بمكتب رئيس الوزراء "ميشال دوبري" Michel Debré في ظلّ الجمهورية الخامسة، وتكليفه رسمياً بالعمل على وضع الآليات الكفيلة بفصل الصحراء الجزائرية ومتابعتها والسهر على البحث عن البديل الأفضل للإبقاء على الجزائر تابعة ومنقوصة الأطراف .

1-1- المقاربة العسكرية

هي المقاربة الأولى التي اعتمد عليها، في سعيه باتجاه تعميق الاحتلال والنيل من وحدة الجزائر التي جمعها قاسم مشترك هو الثورة على الاحتلال الفرنسي الاستيطاني، الذي كان يتحرك على نحو متدرج وفاعل، غير أن التناغم الشعبي المقاوم على مستوى الصحراء، أبطأ التوسع و التوغل الاستعماريين ولكن إلى حين، وهو ما شهدته سنوات 1881، 1902، 1904، 1908، 1906، 1917⁷ التي عرفت مقاومات كثيرة ومتنوعة تباينت من حيث الشدة و التأثير، ولكن ما يجمعها هو أنها أفضت إلى الفشل بعد طول عمل مقاوم، ما مكّن الاحتلال من بسط نفوذه. وقد تمثلت الاجراءات العسكرية التي تضمنتها المقاربة في العناصر الآتية :

- تعزيز الفرق الإدارية المتخصصة SAS⁸ رغبة في استيعاب السكان و التأثير على معنوياتهم على طريق توظيف البعض منهم في العمل المضاد للثورة. وقد بلغ عدد تلك المصالح أو الفرق 42 مصلحة بتعداد 120 ضابط وقرابة مائو ضابط صفّ، فضلا عن المتعاونين مع الاحتلال من الحركى و القومية.⁹
- إنشاء مناطق محرمة بالجنوب على امتداد مسافة أكثر من 6000 كلم².
- تعزيز الحشود العسكرية بشكل غير مسبوق، حيث ارتفع العدد إلى ألفي عسكري بين سنوات 1956 و 1958 و ليرتفع من جديد سنة 1962 ليصل إلى 30 ألف عسكري مزودين بمختلف الأسلحة.¹⁰
- توسيع نطاق التفتيش و الاعتقال للمدنيين بهدف إيجاد جو من الرعب و الضغط النفسي المستمر

1-2- المقاربة السياسية

لم تقلّ خطرا عن المقاربة العسكرية، حيث ارتكزت على تدعيم وتعزيز الأولى، من حيث الدعوة إلى وجوب الاحتفاظ بعمالتين أفضل من الاحتفاظ بكل العمالات. وقد انخرطت مختلف الوسائط الإعلامية في هذا المسعى من خلال عرض بعض الخرائط المحددة للأقاليم التي ستبقى تحت السيادة الفرنسية .

وثمة طروحات غدّت فكرة وجوب الإبقاء على الصحراء فرنسية، نذكر منها ما يدعم الموضوع، من خلال طرح العناصر التالية:

- 1- أثار المتخصص في شؤون الصحراء إيميل بليم Emile Blime فكرة مؤداها اعتبار الصحراء الجزائرية إقليما فرنسيا في 1951 و عليه فإنه يتعين خضوع أقاليم إفريقيا الشرقية و الغربية و الصحراء الجزائرية إلى السيادة الفرنسية المطلقة .
- 2- سلك النائب بيير جيلي Pierre July تقريبا المنحى ذاته الذي سلكه "إيميل بليم" حيث بنى فكرته على وجوب اعتبار الصحراء مقاطعة فرنسية سنة 1952 و 1956 و دافع عن الفكرة أمام الجمعية العامة الفرنسية .

3- طرح إدغار فور Edgar Faur و بول رينو Paul Reynaud مشروع قانون في شهر مارس 1956 يقضي بإعادة تنظيم ما سمي بالصحراء الفرنسية .¹¹

وفي إطار إعادة هيكلة التنظيم الذي يحكم سير و تنظيم المناطق الصحراوية، أنشئت المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية organisation commune des zones sahariennes في 10 جانفي 1957،¹² وتمثل دور هذه المنظمة في الاستغلال و التوسع الاقتصادي و الترقية الاجتماعية للمناطق الصحراوية الخاضعة للاحتلال الفرنسي منها موريطانيا، مالي، النيجر، تشاد و الجزائر. وصادق المجلس الوطني الفرنسي على نصّ تشريعي خاص بالاستقلال المالي للصحراء وبذلك أصبحت الميزانية المخصصة للأقاليم الصحراوية من اختصاص وزارة المالية الفرنسية .

خاصة و أن ديغول ما فتىء خلال هذه الفترة يكثر من التصريحات الرامية إلى تغليب الرأي العام في الداخل و الخارج على حد سواء بخصوص قضية الصحراء الجزائرية. حيث مضى يقول: "يجب أن تكون الصحراء هي الأرض العظيمة للمستقبل بين عالمين، عالم النيل و البحر الأحمر. وفرنسا في هذا العالم الضخم اهتمام مباشر... ليفهم الذين انضموا أخيرا إلى الحرب الأهلية أن صفحة القتال قد طويت وتبدأ الآن صفحة التقدم و الحضارة و الإخاء الذي وجدناه من جديد. إنها صفحة الرجال، لتحيا صحراؤنا لتحيا فرنسا "

ولدفع العمل الخاص بفصل الصحراء، سارعت الحكومة الفرنسية إلى استحداث تنظيم جديد قضى بفصل الصحراء عن سائر مناطق الجزائر، وهو ما جسده قرار 7 أوت 1957 الذي أدرج المناطق الجنوبية تحت إشراف المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وأنشئت بموجب هذا القرار عمالتان، هما عمالتا الواحات و الساورة، حيث كان الدخول إليهما يخضع لإجراءات مشددة، كما أنشئت في السياق ذاته، وزارة جديدة هي وزارة الصحراء.

وعلى غرار ذلك، طرحت الحكومة الفرنسية مشروعا راميا إلى فصل الصحراء، جاء موسوما بـ"الجمهورية الصحراوية المستقلة"¹³ وهو مشروع أرادت من خلاله استمالة بعض الأعيان للانخراط في المسعى الانفصالي القائم على كسب الأعيان وتوظيفهم. كما طرحت مشروعا آخر مشابها للجمهورية المستقلة، جاء موسوما بـ"الجمهورية الإسلامية الصحراوية"¹⁴ توخى استغلال وتوظيف التوارق من خلال الجنوح باتجاه تشكيل كيان سياسي قائم ومستقل يضم طوارق الجزائر، مالين تشاد ليبيا و النيجر و كلف Michel Debré بهذه المهمة الخطيرة حيث التقى الشيخ أحاموخ بمدينة تمنراست وعرض عليه الفكرة المشروع الخاصة بإعلانه سلطانا على الطوارق، غير أنه رفض المقترح التمزيقي .

ورغبة في التأثير عليه ودفعه نحو القبول بالمشروع، نقلته طائرة خاصة إلى باريس لملاقة الجنرال ديغول، الذي عرض عليه الفكرة و رغبه في القبول، إلا أنه رفض و آثر الخيار الوطني

الاستراتيجي القائم على الوحدة و الشمولية ولم يركن لإكراهات فرنسا وقال قوله تتم عن فهم استراتيجي عميق و حب وثيق للجزائر: "...ربما لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه عدم الاستقلال عن الجزائر"¹⁵

1-3 المقاربة الاقتصادية:

تمثلت في الأساس، في جملة التشريعات القانونية ذات البعد الاقتصادي، حيث صدر في 22 نوفمبر 1958 قانون جديد يحمل اسم قانون البترول الصحراوي،¹⁶ توخى فتح الباب واسعا أمام مختلف الشركات الأجنبية بغرض تحفيزها على القدوم إلى الجزائر بهدف الاستثمار في مجال التنقيب عن آبار الزيت و البترول ، ولدفع العملية الاستثمارية قدمت تسهيلات و امتيازات جبائية كثيرة ومتنوعة رغبة في تحفيز الشركات العاملة في مجال التنقيب. وعلقت في هذا الشأن مجلة التايمز Times أن هذا القانون من شأنه أن يساهم في تطور الصحراء التي تشكل مصدرا للثروة المتدفقة، ليس لفرنسا وحدها ولكن لكل حلفائها في العالم الحرّ.

وفي ضوء الدعوات المتكررة للاستثمار والإعلان عن مختلف التحفيزات، أقبلت شركات كثيرة من هولندا إيطاليا و ألمانيا و أمريكا فاق عددها في المجموع، العشرين، مثل شركة SHELL و شركة لBritish Pétroleum و شركة Standard oil.¹⁷

واللافت في هذا السياق، أن قيادة الثورة لم تبق مكتوفة اليدين وترقب الوضع عن كثب فحسب، بل كان طرحها واضحا وخياراتها صارمة، إدراكا منها للأخطار المستقبلية التي ستتجرّ عن انخراط تلك المؤسسات الاقتصادية في مسعى الاحتلال الفرنسي الذي أغرها بطرحه الاقتصادي والاستثماري. لذلك استغلت الثورة سانحة المؤتمر العربي الذي شهدته القاهرة في 23 أبريل 1959 حيث حدّر وزير الشؤون المالية والاقتصادية في الحكومة المؤقتة الشركات البترولية من الاستثمار في مجال البترول في الصحراء الجزائرية و أكدّ حقّ الشعب الجزائري في الصحراء و ثرواتها فضلا عن حقه في رفض أية عقود تبرمها دولة الاحتلال الفرنسي مع تلك المؤسسات التي تدعم بشكل غير مباشر استمرار الاحتلال في الجزائر¹⁸

2- قضية الصحراء في المفاوضات

حرص الفرنسيون خلال المفاوضات مع ممثلي الثورة الجزائرية على استبعاد قضية الصحراء الجزائرية من أي نقاش متحججين بحجج واهية لا تقوم على أي أساس تاريخي أو قانوني أو واقعي، الأمر الذي أفضى بالضرورة إلى توقف المسعى التفاوضي و أبان عن سوء نية الطرف الفرنسي الذي اعتاد المناورة منذ العدوان على الجزائر عام 1830.

إن العمل التفاوضي الذي جنحت إليه الثورة لم يكن بدعا من القول أو الفعل، حيث جاء متناغما مع خطاب الثورة و متماشيا مع طرحها الواعي و الهادف، حيث كان تكريسا حقيقيا لمقتضيات بيان نوفمبر 1954 الذي يعد الوثيقة المرجعية الأولى، فضلا عن مقررات الصومام

التي دعت هي الأخرى إلى اعتماد الخيار التفاوضي إذا كان مُحققاً لأهداف وطموحات الثورة في إعادة استرجاع الاستقلال و السيادة اللذين اغتصبهما الاحتلال الفرنسي.

ومنه فإن الحكومة الجزائرية المؤقتة هي الأخرى، تعاملت على نحو إيجابي مع خطاب ديغول يوم 14 جوان 1960 الذي دعا من خلاله إلى حقّ الشعب الجزائري في تقرير المصير، والذي كان دعوة للثورة للدخول في المفاوضات. حيث انتقل الوفد الجزائري المفاوض يوم 25 جوان 1960 وكان يضمّ كلا من السيدين أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحيّ فيما ضمّ الوفد الفرنسي كلا من روجي موريس و الجنرال غاستين ghastrine و العقيد ماتون Mathon وأجري اللقاء ضواحي مولان Moulin ولكن من غير أن يفضي الحوار إلى نتائج إيجابية، بسبب تعنت الطرف الفرنسي الذي جاء حاملاً لمخطط ديغولي ارتكز على النقاط الآتية:

- طرح الأسئلة جانباً ووقف القتال .

- دراسة مستقبل ونهاية المحاربين .

فيما تشبث وفد الثورة بضرورة تقديم غجابات واضحة عن الأسئلة المشروعة الآتية :

أ- الشروط الأساسية و العسكرية لوقف القتال .

ب- ضمانات تقرير المصير و الاستفتاء الحرّ .

ويذهب في هذا السياق، المفاوض سعد دحلب إلى تحميل الجنرال ديغول فشل اللقاء الأول .

● لقاء بلوسارن 20 فيفري 1961:

أجري هذا اللقاء الثاني الجامع بين وفدي الثورة الجزائرية والحكومة الفرنسية بسويسرا التي كانت وسيطاً بينهما. وقد مثل الوفد الجزائري كلا من السيد بولحروف و كذا أحمد بومنجل . أما الجانب الفرنسي فقد مثله كلا من جورج بومبيدو، ديلوس المدير العام بالوزارة المكلفة بالشؤون الجزائرية، وكذا روتشيلد .

دام اللقاء سبع ساعات كاملة، طرح الطرف قضايا كثيرة، ذات شؤون مختلفة، إلا قضية الصحراء، التي لم تُثر أصلاً، مما حدا بالوفد إلى طرحها و الإلحاح عليها، على اعتبار أن الحلّ ينبغي أن يكون شاملاً، وردّ جورج بومبيدو على طرح الثورة لقضية الصحراء، بالقول: لا يمكن الحديث عن الصحراء لأن فرنسا هي التي خلقتها ولا علاقة لها بالجزائر، أي جزائر الشمال فقط"¹⁹

غير أن ردّ الطيب بولحروف على بومبيدو كان مؤسسا وصادما في الان ذاته، حيث ذهب إلى القول : "إذا كان الأمر كذلك، إذن فقد كذبوا علينا في المدرسة ونحن صغار ، لأن الخرائط التي كانت تعرض علينا وتدرس لنا، كانت تظهر فيها الجزائر مع الصحراء...."²⁰

ويمكن تحديد التباين في الطرح بين الوفدين المفاوضين وبخاصة من الطرف الفرنسي الذي

أصرّ على الإلغاء و التجاهل لكلّ ما يعزز مطالب الثورة، من خلال الجدول الآتي:²¹

فرنسا	الثورة
الحكم الذاتي	السيادة الكاملة
فصل الصحراء عن الجزائر	وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
تجزئة الجزائر عرقيا	وحدة الأمة الجزائرية : هناك شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية
طاولة مستديرة	جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري
الهدنة	وقف إطلاق النار

• لقاء نيوشاتل 5 مارس 1961

لم يطرح الطرف الفرنسي خلال هذا اللقاء أمرا جديدا يستأهل التنويه و الإشادة، الأمر الذي دفع بوفد الثورة إلى ردّ حازم لا يقبل التجزئة أو التنازل، حيث جاء الردّ : "لا هدنة حتى وأن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات"²² و أكدّ السيد أحمد بومنجل أن الصحراء جزء من التراب الجزائري و لا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها .

• مفاوضات إيفيان الأولى : 20 ماي إلى 31 جوان 1961:

لم يفض هذا اللقاء إلى حلّ يقضي بتجسيد مطالب الثورة، نتيجة مناورات الطرف الفرنسي الذي طرح فكرة تقرير مصير الشمال دون الصحراء التي اعتبرها لويس جوكس مسألة معقدة و تمسّ مصالح دول كثيرة وفرنسا مستعدة للتشاور معهم ومع الجزائر عندما تصبح دولة مستقلة. وفي ظلّ هذا التعنت الفرنسي و التشبث غير المشروع بالصحراء الجزائرية، رفض الوفد الجزائري الطرح الفرنسي لعدم تأسيسه وتوقف اللقاء.

محادثات لوغرين 20 جويلية 1961

كان اللقاء كسابقه، حيث حرص الطرف الفرنسي على عدم التنازل عما طرحه سابقا وأظهر تصلبا في الموقف، فما كان من السيد كريم بلقاسم إلا أن يوقف المفاوضات الصورية، بقوله: "لا يمكننا مواصلة المحادثات مع طرف لا يعترف بسيادتنا على الصحراء.."

• محادثات بال : 09 نوفمبر 1961

بادر الطرف الجزائري ممثلا في السيدين رضا مالك ومحمد الصديق بن يحيى إلى طرح سؤال على الوفد الفرنسي: ما هو موقفكم من قضية الصحراء الجزائرية؟

فكان الردّ الفرنسي على هذا السؤال الواضح: لن يكون هناك أي التباس في ما يتعلق بالسيادة على الصحراء، إذا ما توصلت الجزائر وفرنسا إلى سياسة عامة حول التعاون. فكان هذا اللقاء خطوة نوعية من الطرف الفرنسي في التعاطي على نحو إيجابي مع قضية الصحراء.

وبين تلك المفاوضات لم تقتصر الحراك الثوري على العمل الدبلوماسي فحسب، بل كان التركيز كبيرا من قيادة الثورة على المعطيين العسكري من خلال تحريك العمليات العسكرية لممارسة الضغط أكثر على سلطة الاحتلال وتعزيز موقع الطرف الجزائري المفاوض، فضلا عن الحراك الشعبي العميق الذي تناغم مع نداءات الثورة المختلفة، سواء تعلق الأمر بالإضراب العام الذي دعت إليه الثورة يوم 5 جويلية 1961 والذي شهد تجاوبا كبيرا أشّر على رفض الشعب لسياسة تقسيم الجزائر، حيث جاء الإضراب موسوما بـ"الصحراء جزائرية"²³ إلى جانب مظاهرة ورقلة يوم 27 فيفري 1962²⁴.

• مفاوضات ليروس 11 إلى 19 فيفري 1962

ناقش الوفدان المفاوضات خلال هذا اللقاء الذي عُقد قريبا من الحدود السويسرية، كل المسائل التي كانت محلّ خلاف بينهما ووقع الاتفاق على المسائل المشتركة وافترق الطرفان على عرض المتفق عليه على حكومتي البلدين ثم الالتقاء مرّة أخرى للتوقيع على الاتفاقيات

وفي هذا الصدد اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 27 فيفري 1962 وصادق على الاتفاقيات بالإجماع مُفوتا بذلك الفرصة على إدارة الاحتلال الفرنسي التي ناورت كثيرا من أجل إنجاح سياسة الفصل، غير أنها محاولاتها أفضت إلى الفشل، نظرا لعمق الوحدة بين مختلف أجزاء الجزائر وشدة الولاء للوطن الذي انصهر عبر الزمن و غذته عوامل كثيرة ومختلفة، شكّلت مجتمعة ثقافة الجزائر.

ومن هذا المنطلق، غدا العمل ضدها أو السعي باتجاه التشكيك فيها أو النيل منها ثابتا والتنازل عنه تحت أي مبرر بصرف النظر عن طبيعته خيانية. وهي الحقيقة التي أدرك معناها و حقيقتها قادة الاحتلال ومسؤولوه، ما جعلهم يذعنون لمطالب الثورة.

¹ صدرت دراسات كثيرة و تنوعه حول الصحراء الجزائرية، منها دراسة أنجزها المقدم Daumas جاءت موسومة بـ Le sahara Algérien études géographiques, statistiques, et historiques sur la région au sud des étbissementfrançais حيث نشرت بباريس سنة 1845 وتوزع على 351 صفحة، كما صدرت دراسة أخرى حول الصحراء الجزائرية، على جانب كبير من الأهمية لصاحبها Jules Maistre جاءت موسومة بـ l'Europe et le sahara نشرت بباريس سنة 1907، توزعت على 22 صفحة فقط، ولكنها تتطوي على رؤية استراتيجية توخت استغلال الإمكانيات التحتية المتوفرة وقتذاك في الجزائر، ممثلة في الخطوط الثلاثة للسكة الحديدية، انطلاقا من قسنطينة باتجاه بسكرة، ومن الجزائر باتجاه الأغواط، والثالث من وهران على امتداد الحدود المغربية نحو بشار، وعلى غرار يجب استغلال الطرق البرية، والإمكانيات المائية لتطوير الصحراء.

² أحميدة عميروبي وآخرون، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 12.
³ الحاج موسى بن عمر، بتول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 193.

⁴ ذكر المؤرخ Ernest Mercier: "إننا نعلم كيف أعدت فرنسا الحملة على الجزائر، فمنذ زمن طويل وأتراك الأيالة يعاملوننا بوقاحة وآخر سبة كانت بحق قنصلنا، ما دفع إلى إحداث القطيعة.. وفي ظل حكومة بولنيك Polignac تقرر هدم عش القراصنة الذين ينشرون الرعب لمدة ثلاثة قرون في البحر المتوسط... يوم الخامس جويلية على الساعة العاشرة صباحا، أخضعت الجزائر لسيطرتنا وأصبح العلم الفرنسي يرفرف على أسوارها..." ينظر على نحو مفصل : Ernest Mercier :Le cinquantenaire d'une colonie,l'Algérie en 1880 ,Paris,,challamer ainé éditeur,1880,p

⁵ شارل ديغول، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962، تر: سموحي فوق العادة، أحمد عويدات، منشورات عويدات، بيروت، 1986، ص 49.

⁶ نفسه .

⁷ للوقوف على مختلف المقاومات التي شهدتها الصحراء الجزائرية، أنظر: إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 196 وما بعدها. وانظر كذلك، أحميدة عميروبي وآخرون، المرجع السابق، ص ص 38-68.

⁸ الفصائل الإدارية المتخصصة sections administratives spécialisées هي مؤسسات تابعة لإدارة الاحتلال الفرنسي، ظهرت بموجب قرار مؤرخ في 26 سبتمبر 1955 بالأوراس و قسنطينة، لتعوض المكاتب العربية. وقد عمدت سلطات الاحتلال الفرنسي إلى تعميمها لتشمل كافة مناطق الجزائر، حيث بلغ عددها سبعمائة. وقد ظل عددها ينمو باضطراد، حيث أنشأ الحاكم العام سوستيل 180 صاص جديدة أضيفت للتي سبق إنشاؤها من قبل ما جعل عددها يرتفع في نهاية سنة 1956 إلى 350. للإستزادة، حول الموضوع، انظر :

جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2014، ص 334.

Moula Bouaziz et Alain Mathé « la grande Kabylie durant la guerre d'indépendance Algérienne », in la guerre d'Algérie 1954-1962 la fin de l'amnistie institution ,édition Chihab,Alger,2004,p235.

Pierre Montagnon :guerre d'Algérie et engrenage d'une tragédie ,éditions pygmalion/Gérard watelet,France,1984,p145.

⁹ محمد القن " فصل الصحراء) الجزائرية وبعض ردود الفعل المحلية 1957-1962"، مدونة المحاضرات ،ج1، وزارة المجاهدين، 2015، ص ص 195-196.

¹⁰ نفسه.

¹¹ الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص

¹² عبد المجيد بوجلة، " التفتيت السياسي للجزائر في الاستراتيجية الفرنسية ودور الثورة في الحفاظ على الوحدة كاملة " مجلة الواحات، عدد 2، مج 2014، ص 7، ص 41.

¹³ نفسه، ص 42.

¹⁴ نفسه.

¹⁵ الهادي درواز، الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954-1962، دار هومة للنشر، الجزائر، 2009، ص 133.

¹⁶ عبد المجيد بوجلة، المرجع السابق، ص 41.

¹⁷ نفسه.

¹⁸ الحاج موسى بن عمر، المرجع السابق، ص 230.

¹⁹ رضا مالك، الجزائر في إيڤيان (تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962) ترجمة فارس غصوب، لبنان، 2003، ص 64.

¹⁹ نفسه.

²⁰ نفسه.

²¹ Benyoucef Benkhedda :Les accords d'Evian, OPU, Alger, 2002, p 21.

²² - نفسه

²³ محمد القن، المرجع السابق، ص 109.

²⁴ نفسه، ص 110.